

الشباب في السلطة

إعادة النظر في مستقبل سوريا
من زاوية المستوى المحلي

تنظيم

أرمينيا
15 حتى 20 سبتمبر 2025

المركز الأوروبي للدراسات الكردية
European Center for Kurdish Studies



إذلاء المسؤولة: تحوي هذه الورقة على محتوى تمت مناقشته خلال الرحلة الدراسية التي نظمها المركز الأوروبي للدراسات الكردية. لم يتم الاتفاق على النقاط الملخصة من قبل كل مشارك، ولكنها تمثل نقاط المناقشة.

Europäisches Zentrum für Kurdische Studien
European Center for Kurdish Studies



YES for Peace
Young Engaged Syrians Making Their Voices Heard

Emser Straße 26
Berlin 12051
Germany

mail@kurdologie.de
+49 30 67 96 85 27

Layout and Design: Radwan Awad

© February 2026 | Berlin

المشروع مدعوم من ifa (Institut für Auslandsbeziehungen) برنامج zivik بتمويل من وزارة الخارجية الألمانية



ورقة النتائج

ورقة يريفان، يونيو/حزيران 2025 اللامركزية على المستوى المحلي

السياق العام

1. استمرّت عملية اللامركزية في أرمينيا لعقدين من الزمن. ضُمَّت العملية من الأعلى إلى الأسفل، مع التركيز على إنشاء بلديات أكبر وأكثر كفاءة لرفع مستوى الخدمات وتولي ميزات أكبر.
2. بدأت اللامركزية في أرمينيا بقرار من وزارة إدارة وتنظيم الأقاليم والبنية التحتية. لم تشارك البلديات الأرمينية بشكل مباشر في تصميم أو تنفيذ استراتيجية الإصلاح، ولم تكن هناك استفتاءات في البلديات المُقرَّر دمجها.
3. لم تتمحور عملية اللامركزية حول مصالح الأقليات أو إدارة التنوع، فأرمينيا بلد متجانس. كان الهدف الرئيسي من إصلاح اللامركزية هو رفع كفاءة البلديات ومسؤولياتها المحلية.
4. ركّزت الاستراتيجية الرئيسية للامركزية على دمج البلديات. وتضم أرمينيا اليوم 71 بلدية (من أصل 915 بلدية في بداية عملية اللامركزية)، منها ستّة لم تكن جزءًا من عمليات الدمج وهي مدينتا يريفان وغيومري بالإضافة إلى أربع بلديات تعيش فيها الأقليات المُعترف بها.
5. تشمل صلاحيات البلديات المسؤوليات المحلية مثل جمع النفايات والبنية التحتية المحلية وإدارة الأراضي وإمدادات المياه والصرف الصحي والتنمية الاقتصادية المحلية.
6. بالمجمل كانت عملية اللامركزية ناجحة، وأدّى تشكيل البلديات الأكبر إلى إتاحة ميزات أعلى (زادت الإيرادات من الضرائب والرسوم، وكذلك حصّة البلديات من تمويل الدولة).
7. من الإيجابي أيضًا الزيادة الملحوظة في التنافس بين الأحزاب السياسية المحلية في الانتخابات. علاوةً على ذلك، تم توفير المزيد من الفرص للنساء والشباب والمجتمع المدني، فعلى سبيل المثال، هناك حوافز اقتصادية للنساء وأدوات لمشاركة الشباب في العديد من البلديات. زادت حصة المرأة في مجال السياسة بفضل إشراك المرأة في الانتخابات بالرغم من بعض المشاكل القائمة. أنشأت بعض البلديات مجالس استشارية نسائية وشبابية.
8. هناك المزيد من الشفافية، خاصةً وأن جزء من الميزانية مفتوح للالتماسات والمقترحات من الشعب، وتتولّى الإدارة تنفيذ المقترحات.
9. (9) لم تكتمل عملية اللامركزية بعد. تركز المناقشات حاليًا على المزيد من اللامركزية في صلاحيات صنع القرار في مجالات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية.
10. لا تزال هناك تحديات مالية، ولم يُوضَّح دور الأقاليم (هناك عشرة أقاليم) في العملية بعد، ولذلك لا تزال هناك عقبات أمام التطور نحو هياكل محلية (وإقليمية) تشتمل الجميع.

11. وأخيراً، هناك تحدٍ آخر في مجال التمثيل، حيث تشعر البلديات الأصغر بأنها مُستبعدة لعدم تمثيلها في مجالس البلديات، ولم تتمكن من الاعتراض على الدمج في إطار عملية اللامركزية، على عكس مجتمعات الأقليات.

الدروس المُستفادة لسوريا

1. المستوى المحلي، أي مستوى البلديات، مثير للاهتمام بالنسبة لسوريا لأن هذا المستوى غالباً لا يحظى بانتباه السياسات الكبرى. وغالباً ما يُنظر إلى ما يحدث على المستوى الإقليمي أو المركزي وليس على المستوى المحلي. هذا يؤدي إلى هامش من الحرية، أي حرية المشاركة وتشكيل العمليات التي تشتمل الجميع.
2. في سوريا، وعلى عكس أرمينيا، يجب أن تكون العملية من الأسفل إلى الأعلى، أي من القرى والمدن فما فوق، ومن غير المُتوقع أن تشرع الحكومة في دمشق في مثل هذه العملية.
3. في سوريا، يجب أن يُراعى نقل الصلاحيات التركيب الإثني على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية، بجانب حجم البلديات ومتطلبات إعادة الإعمار المحلية بعد الحرب وإمكانيات التنمية الاقتصادية على المستويين المحلي والإقليمي.
4. كما ينبغي أن يكون الهدف هو زيادة كفاءة الهياكل المحلية (والإقليمية إن لزم الأمر)، ويشمل ذلك زيادة حرية التصرف بالميزانية على المستوى المحلي (والإقليمي إن لزم الأمر).
5. تتطلب اللامركزية في سوريا إطاراً مؤسسياً وسياسياً واضحاً ويتطور بمرور الوقت. يجب أن تُحدّد صلاحيات وميزانيات المستوى المحلي بوضوح، وكذلك العلاقة بين المستويات المحلية والإقليمية والوطنية وتعاونها في تقديم الخدمات وإعادة إعمار البلاد.
6. يجب أن يكون المبدأ الأساسي في تخصيص الصلاحيات هو ربطها بالموارد المالية اللازمة لتنفيذها، فلا قيمة للصلاحيات بدون ميزانية.
7. يجب أن تركز اللامركزية في سوريا على تعزيز المشاركة، وهذا يشمل تمثيل مختلف أطراف الشعب، ولكن أيضاً وصول النساء والشباب إلى المكاتب السياسية، وعمليات صنع القرار والاستشارات، والميزانيات التي تتيح تنفيذ مشاريع تلبي احتياجات مُختلف فئات المجتمع.
8. في ضوء هذا يمكن أن تسهم اللامركزية مساهمةً كبيرةً في تعزيز شرعية الدولة السورية. يمكن أن يساعد تحسين الخدمات المحلية، والاعتراف بالاختلافات بين المناطق والأقاليم، وضمان مشاركة وإدماج أكبر للأصوات المختلفة في استعادة الثقة في هياكل الدولة بعد سنوات من الصراع وعقود من الدكتاتورية.
9. يجب أن تركز اللامركزية في سوريا على مبدأ التكافؤ المالي (استقلالية الميزانية المحلية أو الإقليمية إن لزم الأمر لتنفيذ المهام المنوطة بالمستوى المحلي والإقليمي، انظر النقطة 6) وتعزيز الهياكل المحلية (والإقليمية إن لزم الأمر). يجب إجراء انتخابات على المستوى المحلي (والإقليمي إن لزم الأمر) في أقرب وقت ممكن خلال الفترة الانتقالية لبدء إعادة إعمار البلاد وإرساء أركان الديمقراطية من الأسفل إلى الأعلى. من المهم أن يتم انتخاب أعضاء المجالس المحلية التي توكل إليها اختصاصات مرهونة بميزانيات لتنفيذها وبالتالي تتحمل مسؤولية السكان، عوضاً عن تعيينهم من قبل المحافظ أو حتى من دمشق.

Europäisches Zentrum für Kurdische Studien
European Center for Kurdish Studies



YES for Peace
Young Engaged Syrians Making Their Voices Heard

Emser Straße 26
Berlin 12051
Germany

mail@kurdologie.de
+49 30 67 96 85 27

Layout and Design: Radwan Awad

© **February 2026 | Berlin**